

المداولات الدولية لتخطي "عقدة بشار الأسد" ومخاطر غياب مشروع التحول الوطني

ورقة تقدير موقف

مقدمة إلى الندوة الحوارية التي ينظمها مركز الحوار السوري
بالتعاون مع المرصد الاستراتيجي

جدول المحتويات

١	جدول المحتويات
٢	مقدمة:
٣	أولاً: الأبعاد الجيوسياسية لمعادلة الحكم في دمشق
٦	ثانياً: محاولات تجاوز "عقدة بشار الأسد" عبر إعادة تأهيل النظام
٦	١- تراخي المواقف الدولية إزاء مسألة رحيل الأسد:
٨	٢- محاولات إعادة تأهيل النظام:
١٠	ثالثاً: فشل جهود التأهيل نتيجة إخفاقات النظام واستمرار تدهوره
١٠	١- التدهور العسكري:
١١	٢- التدهور الأمني:
١٢	٣- ضعف الحاضنة الشعبية:
١٣	٤- التدهور الاقتصادي:
١٤	رابعاً: محاولات تخطي "عقدة بشار الأسد" عبر اقتسام مناطق النفوذ
١٤	١- محاولات التوصل إلى صفقة دولية تتجاوز "عقدة الأسد":
١٦	٢- إنشاء قواعد عسكرية في الأراضي السورية وفي محيطها:
١٨	خامساً: نحو إستراتيجية وطنية لإسقاط النظام (نتائج وتوصيات)
١٨	١- إدراك ضعف القنوات الدبلوماسية في تحقيق المطالب الشعبية:
١٩	٢- وضع أجندة سياسية لإسقاط شرعية النظام وبناء شرعية بديلة:
٢١	٣- نقل مصير بشار الأسد من طاولة المفاوضات إلى خطة مبادرة ميدانية:

مقدمة:

تؤذن التحولات الميدانية للمشهد السوري بدخول مرحلة جديدة اعتبرها بعض المراقبين أنها ستكون "مرحلة الجسم"، حيث تم إبرام "تفاهمات" بين القوى الفاعلة لاقتسام مناطق النفوذ في سوريا تحت مظلتها: إنشاء مناطق "خفض التوتر"، وملء الفراغ الناتج عن السقوط المرتقب لتنظيم "داعش".

ففي الجنوب السوري تم التوصل إلى اتفاق أمريكي-روسي يتم بموجبه اعتبار محافظات القنيطرة والسويداء وحوارن مناطق "خفض التوتر"، وذلك بموافقة "إسرائيل" التي اشترطت إبعاد الميليشيات التابعة لإيران إلى عمق ٧٠-٥٠ كم عن حدود الجولان المحتل، في حين تتكشف ملامح ترتيبات إدارية واقتصادية وسياسية يتم تداولها بعيداً عن طاوولات التفاوض التقليدية في كل من أستانة وجنيف.

في هذه الأثناء؛ تضع الولايات المتحدة اللمسات الأخيرة على تفاهمات غير معلنة مع روسيا وإيران في المنطقة الممتدة من الجنوب السوري وصولاً إلى الحدود التركية، وتقضي بتحييد النفوذ التركي، وفسح مجال الانتشار لقوات النظام والميليشيات الحليفة له في دير الزور وتدمر والعديد من النقاط الحدودية، وتنتشر قوات سوريا الديمقراطية "قسد" في الرقة ومحيطها تحت ذريعة محاربة "داعش"، في حين تعمل واشنطن على إنشاء قواعد برية وجوية في المنطقة لوضع يدها على موارد الغاز والنفط.

وتثور في شمال البلاد مخاوف من انتقال زخم العمليات العسكرية -بعد الانتهاء من الرقة- إلى إدلب، حيث تستمر "هيئة تحرير الشام" في تفكيك فصائل المعارضة والاستئثار بالهيمنة على المحافظة، وذلك بعد أن كشفت المواجهات الأخيرة عن هشاشة التشكيلات الفصائلية التي تُمعن الولايات المتحدة في إضعافها عبر وقف المعونات عنها ومنع القوى الحليفة من تزويدها بالسلاح والعتاد، وذلك في مقابل تصعيد تيرة الدعم النوعي لوحدة حماية الشعب الكردية.

ويمهد اتفاق الهدنة الذي أُعلن في القاهرة لإدماج غوطة دمشق في ترتيبات مناطق "خفض التوتر"، خاصة وأن الاتفاق قد تضمن تحديد مناطق الانتشار، وحجم قوات مراقبة خفض التصعيد، واعتماد طرق إيصال المساعدات الإنسانية، وتأمين حرية الحركة، وتشكيل مجالس محلية لإدارة شؤون الغوطة.

وتتزامن التساؤلات المشككة في رغبة النظام وحلفائه الإيرانيين بالامتثال، ومستوى جدية موسكو في فرض الهدنة، ومدى قدرة الفصائل على الالتزام بها في ظل خلاف المستحکم بينها، الأمر الذي يفتح المجال لفرض صفقات "المصالحة" القائمة على الإخلاء والتهجير القسري.

وتتعزز هذه المخاوف في ظل التنكيل الذي يتعرض له اللاجئون السوريون في دول الجوار، وخاصة في لبنان، تحت ذريعة محاربة تنظيم القاعدة، ودفع الآلاف منهم للعودة إلى الداخل السوري في ظروف قهرية تصب في تحقيق خطة النظام لإعادة توطين اللاجئين ضمن تعهدات دولية بإعادة الإعمار التي يطمح إلى الاستفادة منها لفك عزله وإنعاش اقتصاده المنهك.

وفي خضم التطورات المتسارعة، تثار تساؤلات ملحة حول النقطة المركزية في معادلة الصراع السوري، والمتمثلة في "عقدة بشار الأسد"، والتي لا تزال تفاصيل المداولات الدولية بشأنها حبيسة الكواليس المظلمة للدبلوماسية السرية، خاصة وأن النظام قد نجح في ربط المكونات الرئيسة للكيان الجمهوري بمقاليد الحكم الشمولي، بحيث لم يعد تقرير مصير بشار الأسد مرتيناً بشخصه، بل بثلاثة عناصر يصعب الفكك عنها في مفاوضات الحل النهائي وهي: محورية دمشق، ومركزية نظم الإدارة والحكم، والشرعية السياسية التي اتخذها حلفاء النظام منطلقاً لتبرير تدخلاتهم الخارجية وأساساً لتنفيذ مشروعي التوسع الفارسي باتجاه المتوسط، والتمدد الروسي نحو المياه الدفائة في عهد بوتين.

وتقوم هذه الورقة بمعالجة "عقدة الأسد" من محاورها: الجيوسياسية، والدبلوماسية، والعسكرية، وتقصي أبعاد المعضلة من محاورها الجغرافية والمجتمعية ونطاقها الزمني ومنظوماتها الإدارية والأمنية والعسكرية.

ثم تعتمد إلى دراسة المحاولات التي بُذلت في الأشهر الماضية لتخطي العقدة من خلال تأهيل النظام ومد يد التعاون له، والتي باءت جميعها بالفشل، وذلك بالتزامن مع التدهور المتسارع للنظام في دوائره السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وما نتج عن ذلك من ركون القوى الفاعلة إلى تبني مقاربة جديدة تعمل على تخطي المعطيات التقليدية والبحث عن آليات لمعالجة الأزمة من خلال البحث عن توافقات خارج منظومة الصراع بين السلطة والمعارضة.

ونظراً لما تنطوي عليه مداولات التقسيم من تغليب مصالح القوى الفاعلة؛ فقد عمد الجزء الأخير من الورقة إلى تقصي سبل التعامل معها من خلال اقتراح تبني برنامج تحول وطني خارج أوعية الدبلوماسية المتعثرة في جنيف وأستانة.

أولاً: الأبعاد الجيوسياسية لمعادلة الحكم في دمشق

يتعين التعامل مع مسألة "عقدة الأسد" من منظورها الجيوسياسي الشامل، وليس من خلال الاقتصار على محاولة تحديد مصير رأس النظام فحسب، حيث تقوم معادلة السلطة المركزية في دمشق على جملة من المكونات الأساسية، أبرزها:

١- النطاق الزمني: حيث يسود القلق من المخاطر التي يمكن أن تنجم عن انتهاء مرحلة حكم البعث التي بدأت عام ١٩٦٣ ومنعت فرص قيام أي بديل عنها طوال العقود الخمسة الماضية، والشروع في مرحلة جديدة يمكن أن تسفر عن انهيار المؤسسات الاستخباراتية والعسكرية، والتي ستكون عواقبها وخيمة في ظل غياب البدائل الناضجة.

٢- **النطاق الجغرافي:** المتعلق بمحورية العاصمة دمشق منذ مرحلة الاستقلال، وارتباطها الوثيق بنظام الإدارة المركزية التي احتكرها النظام خلال سنوات الثورة، وأحكم سيطرته عليها من خلال فرض سيطرته على المدن الكبرى والمناطق الساحلية والطرق الرئيسية، وأطلق على هذا النطاق الإستراتيجي اسم: "سوريا المفيدة".

٣- **الهوية الوطنية:** التي مثلتها في العقود الماضية مركزية دمشق ونظام الإدارة والحكم الجامع، والتي باتت مهددة بجملة من الهويات الطارئة والعصبويات الهامشية التي انخرطت في مشاريع الفدرلة ودعوى الحكم الذاتي، مستهدفة اركان الهوية الوطنية الجامعة ومكوناتها الثقافية والتاريخية.

٤- **المنظومة المجتمعية:** التي كانت ترتبط منذ استقلال الجمهورية بمركزية إدارية، وتعاني اليوم من اختلال كبير يتمثل في تدهور العلاقة الناعمة بين مختلف المكونات الإثنية والدينية والمذهبية، وسعي بعض المكونات لتحقيق مكاسب فئوية من خلال اللجوء إلى مصادر الدعم الخارجي والاستقواء بالامتداد المرجعي العابر للحدود، وما يتعلق بذلك من تساؤلات حول مستقبل الأقاليم التي ترتفع فيها نسبة العلويين والأكراد والدروز في حال سقوط النظام.

٥- **نظم الإدارة والحكم:** والتي دأب رموز الوساطة الأممية على رهن استمرارها بمصير بشار الأسد ونظامه، وربط حماية الدولة وصيانة مؤسساتها الإدارية والخدمات ببقاء النظام، مستفيدة في ذلك من فشل المعارضة في توفير البدائل الإدارية الناضجة وتشكيل مؤسسات الحكم الرشيد.

٦- **منظومات الأمن الإقليمي والأمن الدولي:** حيث غدى نظام الأسد مخاوف دول الجوار من خلال تسليط الضوء على فشل المعارضة في استيعاب حساسيات دول الجوار، وتراخي مواقف بعض الفصائل إزاء تنظيمات التطرف والغلو، وذلك بهدف تقديم نفسه كضامن لمنع التطرف ووقف انسياب الأزمة إلى دول الجوار.

وعلى الرغم من امتلاك النظام مقاليد المركزية الجيوسياسية، والمتمثلة في السيطرة على العاصمة وعلى المدن الرئيسية وعلى مقاليد الشرعية الدولية؛ إلا أن التصريحات الرسمية للقوى الفاعلة تُنبئ بقرب تغير هذه المعادلة، حيث تشير المصادر إلى توصل القوى الفاعلة إلى معادلة بديلة لا تقتصر على اقتسام مناطق السيطرة والنفوذ فحسب، بل تتعدى ذلك لتشمل حلحلة "عقدة بشار الأسد" عبر تفاهات يمكن أن تفضي إلى التخلي عنه بعد مرحلة انتقالية وجيزة.

وعلى ضوء الدبلوماسية "السرية" التي تناقش فيها خرائط مناطق النفوذ؛ يتعين على قوى الثورة والمعارضة أن لا تركز على الوساطة الأممية ومفاوضاتها المتعثرة كسبيل أوحده لتقرير مصير الأسد، بل يتعين معالجة هذه المسألة من خلال برنامج تحول وطني شامل لكي لا تتكرر سيناريوهات وعد جيمس بالفور وتفاهات وزير الخارجية البريطاني مارك سايكس مع نظيره الفرنسي فرانسوا بيكو في مطلع القرن العشرين، فعلى الرغم من

الإخفاقات التي ارتكبتها المعارضة، وما تمر به مؤسساتها السياسية والعسكرية من ظروف قاسية، إلا أن تطورات الموقف الميداني لا تسير مقابل ذلك في صالح النظام الذي استبعد بصورة واضحة من مفاوضات الحل النهائي، وبعد أن أصبحت مسألة استعادة السيطرة على سائر القطر السوري حلاً بعيد المنال، يشتد الخناق على النظام الذي يشتكي أركانه من انتقاص سيادته وسلخ مناطق كانت تعتبر ضمن نطاق سيطرته لصالح اتفاقيات الانتشار الدولي.

ولضمان منع تكرار تلك السيناريوهات يتوجب على المعارضة أن تخرج من البوتقة التقليدية المرتكزة على القرارات الأممية ومحاولات إقناع القوى الفاعلة عبثاً بضرورة العمل على رحيل بشار الأسد، والانتقال بدلاً من ذلك إلى ساحة التأثير العملي، من خلال تبني خطة تحول وطني تقدم بدائل ناجعة للنظام الذي ثارت عليه، الأمر الذي يدعونا للتأكيد على أن العضلة الفعلية في "عقدة بشار" تتمثل في تشرذم المعارضة وفشلها في تشكيل خطاب وطني يعالج قضايا علاقة المنظومة البديلة بالمكونات المجتمعية والمنظومات الثقافية وعلاقة المركز بالأقاليم، إذ إن ضعف أداء المعارضة واحتدام الصراعات البينية قد جعلها تقوم على أسس هامشية تحوم حول التخوم والمعايير بدلاً من المناورة في إطار المركز لتأسيس بدائل مقنعة على الصعيد الوطني.

وبالإضافة إلى ضرورة استيعاب مفهوم "المركزية" ودورها المحوري في تأسيس المنظومة البديلة؛ يكمن المحور الثاني لحلحلة "عقد بشار" في ضرورة استيعاب تحولات الجغرافيا العسكرية للصراع، والتي انتقلت بصورة تدريجية من: حروب المدن، إلى معارك الريف (أو التخوم في نظرية سوريا المفيدة وغير المفيدة)، إلى مفاهيم حروب الصحراء ومعارك البيئة البرمائية نتيجة انتقال الزخم العسكري في الآونة الأخيرة إلى المحافظات الشرقية والجنوبية الشرقية.

ولإبعادها عن مجال التفاعل الجيوسياسي المحتدم بين القوى الفاعلة على الأرض، يتم إشغال المعارضة بدوامه من النصوص الفلسفية في دهايز جنيف (٧) وأستانة (٥)، في حين تقوم الدول الرئيسة بمداولات أكثر جدية تتناول اقتسام النفوذ على: موارد الطاقة والمياه، والمعايير الحدودية، وطرق الإمداد، والسيطرة على الشريط الساحلي، و عقود إعمار المناطق التي دمرها القصف الجوي.

إلا أن قتامة موقف المعارضة، وتراخي مواقف الأصدقاء، يجب أن لا يمنع القوى الوطنية السورية من البحث عن مصادر القوة الكامنة، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الجيوسياسية وجغرافية الصراع، وعلى رأسها ما يمكن أن يتوفر للفصائل من مميزات لو تمتعت بسيولة ميدانية ومرونة في التموضع والتشكيل وإعادة الانتشار، خاصة وأن فقدانها للمدن الرئيسة (الرقعة وتدمر وحمص وحلب الشرقية) قد حررها مما يطلق عليه في الجغرافيا العسكرية مصطلح: "عبء المكان" حيث تفرض السيطرة على المدن والمناطق المركزية انتشاراً دائماً ونمطياً ومكثفاً قابلاً للتحديد والرصد والمراقبة والاستهداف.

ثانياً: محاولات تجاوز "عقدة بشار الأسد" عبر إعادة تأهيل النظام

قامت الجهود الدولية لإعادة تأهيل بشار الأسد على أساس تخوف العديد من القوى الإقليمية والدولية من المخاطر الناجمة عن سقوط نظام هيمن لفترة ستة عقود على مقاليد الحكم في أكثر عواصم الشرق حساسية وأكثرها ارتباطاً بمعادلات الأمن العالمي، حيث ارتكزت مبررات التراخي إزاء جرائم بشار ورموز حكمه بحق الشعب السوري، على ستة محاور رئيسية هي:

١- إمكانية إنشاء علاقة تعاون مع النظام لمحاربة تنظيمي "داعش" و"النصرة" والقوى المتحالفة معها، خاصة وأنه قادر على العمل داخل الأراضي السورية، ويمتلك رصيماً معلوماً هائلاً نتيجة اختراقه لمعظم تشكيلات المعارضة.

٢- القلق من الفوضى التي يمكن أن تنشأ جراء سقوط النظام في دمشق والمدن الرئيسية السورية، وعدم توفر بدائل سياسية وعسكرية ناضجة يمكن الاعتماد عليها لاستعادة الأمن في حال وقوع فراغ مفاجئ في السلطة.

٣- عدم إمكانية البدء بعملية سياسية تلزم القادة الأمنيين والعسكريين بالتنحي الطوعي، فضلاً عن عدم القدرة على إزاحتهم بقوة السلاح، ولذلك فإن السبيل الأمثل لتحقيق الانتقال السلمي هو اللجوء إلى الاحتواء، وليس المطالبة برحيل بشار والمجموعة المحيطة به.

٤- الخوف من تولي الإسلاميين السلطة في حال انهيار النظام، الأمر الذي تعتبره بعض القوى الإقليمية كارثة أكبر من بشار ونظامه، ولذلك رغبت بمخرج آخر يتضمن الموازنة بين النظام ومجموعة من المعارضين الذين يمكن أن يشكلوا بديلاً أفضل في المرحلة المقبلة.

٥- الرغبة في التوصل إلى رؤية مشتركة بين الدول الخمسة دائمة العضوية والقوى الفاعلة بشأن الأزمة السورية، مع إدراك أنه لا يمكن تحقيق ذلك التوافق إلا من خلال تخطي "عقدة بشار الأسد" التي مثلت أكبر عقبة أمام تقدم العملية السياسية خلال السنوات الماضية.

٦- نزوع بعض المسؤولين بدول مجلس التعاون إلى استخدام "عقدة بشار" كورقة أساسية لإقناع رموز النظام بالابتعاد عن إيران، وإخراج الميليشيات الأجنبية التابعة لها، مقابل المحافظة على مناصبهم واستعادتهم للشرعية الإقليمية والدولية.

ويمكن تفصيل أبرز جهود إعادة تأهيل النظام فيما يلي:

١- تراخي المواقف الدولية إزاء مسألة رحيل الأسد:

شهد مطلع عام ٢٠١٧ محاولات حثيثة من قبل الدول الغربية لتجاوز عقدة بشار الأسد من خلال اتباع إستراتيجية تتضمن التغاضي عن انتهاكات النظام وتجنبيه تبعات المحاسبة القانونية على الجرائم التي ارتكبها،



وذلك بهدف استقطاب تعاون الروس ودفعهم للقبول بحلول وسطى لحلحلة مغاليق الأزمة السورية المستعصية.

ولتحقيق ذلك الهدف؛ عكفت الإدارة الأمريكية الجديدة منذ مطلع العام الحالي على إجراء مراجعة شاملة لسياسات واشنطن إزاء الملف السوري، حيث تبني مستشار الأمن الوطني السابق مايك فلين مقارنة جديدة تتضمن التعاون مع موسكو لمعالجة الأزمة السورية، وإمكانية الإبقاء على بشار الأسد مع تخليه عن بعض الصلاحيات لحكومة تشارك فيها أطراف من المعارضة، وضم بعض الفصائل لقوات "شبه نظامية" تمهيداً لإدماجها في جيش النظام، وذلك بالتزامن مع شن عمليات نوعية ضد تنظيمي "داعش" و"فتح الشام" والمجموعات التابعة لهما من خلال إنشاء غرفة أمريكية-روسية تجمع المعلومات الاستخباراتية وتعمل وفق بنك أهداف مشترك بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الحليفة في المنطقة.

وتعاقبت إثر ذلك التصريحات الرسمية بأن رحيل بشار الأسد لم يعد أولوية بالنسبة للإدارة الأمريكية، حيث نقلت عضو الكونغرس عن ولاية هاواي، تولسي غابارد رسالة لبشار الأسد من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يبيد فيها رغبته بالتواصل معه وإقامة علاقة تعاون بين واشنطن ودمشق في محاربة تنظيم "داعش"، وأكدت التسريبات أن ترامب رغب بإبلاغ بشار أن: "عنوان الإطاحة بالأسد سيختفي تدريجياً من التداول"، وأكدت غابارد أن ترامب أبدى لها رغبته في تغيير سياسة واشنطن إزاء الأسد وأن فكرة الاحتواء المباشر ستكون مفيدة، خاصة وأنه صمد في موقعه رغم الظروف الصعبة. كما صدرت تصريحات مشابهة لوزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون وللسفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي، تفيد بتراجع الولايات المتحدة عن رحيل بشار الأسد.

ولم تطل حملة التصريحات الغاضبة إزاء بشار ونظامه عقب الهجوم الكيميائي بخان شيخون في شهر أبريل الماضي، حيث عادت دبلوماسية المهادنة مع النظام وحلفائه لتصدر مواقف السياسيين الغربيين، وعلى رأسهم الرئيس الفرنسي الجديد إيمانويل ماكرون الذي أكد في أول تعليق له على الوضع في سوريا (٢٢ يونيو ٢٠١٧) أنه لا يرى اشتراط رحيل الأسد في الوقت الحالي نظراً لعدم توفر بديل شرعي عنه، واعتبر أن القوى الكبرى قد أخطأت حينما ركزت على الحل العسكري في سوريا، وحذ العمل بصورة وثيقة مع روسيا لإيجاد حل للأزمة السورية.

كما تسربت إلى وسائل الإعلام عدة أخبار حول اتصالات أقامها نظام دمشق مع الحكومة الأردنية التي استضافت المفاوضات الخاصة بإدارة المحافظات الجنوبية الثلاثة، وباركت التوافقات الأمريكية-الروسية الأخيرة حول ترتيبات وقف القتال في الجنوب السوري (يوليو ٢٠١٧)، كما بادرت إلى فتح قنوات خلفية للتواصل مع نظام بشار الأسد حول عودة اللاجئين السوريين، واستئناف الحركة التجارية بين البلدين.

وتبنت أنقرة في الوقت نفسه سياسة مهادنة مع النظام، حيث عمد مقربون من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى فتح مجال التفاوض المباشر مع النظام واقترحوا على المعارضة الإقرار بإمكانية بقاء بشار الأسد في الفترة الانتقالية، وذلك بالتزامن مع سعي أنقرة لتحجيم "وحدات حماية الشعب الكردية في عفرين ومحيطها، بالتعاون مع النظام الذي كان يتحاور مع الأتراك حول تنفيذ بنود اتفاق تخفيف التوتر الذي توسطت موسكو للتوصل إليه في شهر يونيو الماضي.

ويمكن تتبع المزيد من قنوات التواصل التي فتحتها في غضون الأشهر الستة الماضية في القاهرة وفي بعض دول مجلس التعاون، حيث تحدث مسؤولون خليجيون (يونيو ٢٠١٧) عن إمكانية القبول ببقاء بشار الأسد في الحكم إذا ما تخلى عن إيران، وذلك في أعقاب تسريبات سابقة (مايو ٢٠١٧) حول عروض تقدمت بها بعض دول مجلس التعاون لروسيا تتضمن إمكانية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع دمشق إذا ما وافق بشار الأسد على التخلي عن العلاقة مع إيران وعلى إقامة آلية للتنسيق السياسي حول ملفات المنطقة.

٢- محاولات إعادة تأهيل النظام:

تزامن تغير المزاج الإقليمي والغربي لصالح بشار الأسد مع محاولات حثيثة بذلتها أطراف دولية لإعادة تأهيل النظام وتعزيز فكرة إمكانية بقاء بشار الأسد في الحكم خلال الفترة الانتقالية، ففي شهر فبراير الماضي تحدث مركز "يروشليم لدراسة المجتمع والدولة" الإسرائيلي عن: "التقاء مصالح غير مسبوق" بين إسرائيل وكل من نظامي الحكم في الأردن وسوريا بشأن ما يجري في جنوب سوريا، حيث يربط بين الأطراف الثلاثة "مثلث حدودي مشترك"، وتوجد رغبة مشتركة لدى جميع الأطراف بالقضاء على "الجماعات المتطرفة" في تلك المنطقة، وذلك في إشارة إلى زيارة قام بها اللواء علي مملوك رئيس مكتب الأمن القومي للأردن.

وعلى الرغم من مسارعة السلطات الأردنية إلى نفي تلك الأنباء؛ إلا أن موقع "إنتلجنس أون لاين" (٢٢ فبراير ٢٠١٧) أكد قيام جهات استخباراتية أردنية بإعادة التواصل مع النظام السوري عبر وساطة روسية، وذلك تلبية لرغبة الملك عبدالله الثاني في إنشاء روابط جديدة مع دمشق لتنسيق المعارك ضد تنظيم "داعش" الأمر الذي باركته الإدارة الأمريكية وحثت عليه.

وزعم الموقع أن قائد الجيش الأردني الفريق الركن محمود فريحات قد أجرى اتصالاً مباشراً مع ماهر الأسد لمناقشة سبل التنسيق المزمع بين الجانبين، مؤكداً أن علي مملوك قام بأربع زيارات سرية لعمان منذ شهر ديسمبر الماضي.

كما تحدث تقرير "ديبكا" الاستخباراتي (١ مارس ٢٠١٧) عن سعي اللجنة البرلمانية للشؤون العربية في مصر لإعادة سوريا إلى الجامعة العربية، بدعم من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وأكد أن الرئيس الأمريكي قد أبدى موافقته على هذه المبادرة التي جاءت بالتزامن مع مفاوضات

مباشرة أجرتها أنقرة مع النظام بهدف منع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) من السيطرة على مناطق شمال البلاد.

وفيما يؤكد وجود توجهات إقليمية ودولية لإعادة تأهيل نظام بشار أكدت صحيفة "واشنطن بوست" أن سيطرة النظام على مدينة تدمر في شهر مارس الماضي تمت بمساعدة "حزب الله" اللبناني والجيش الروسي والضربات الجوية الأمريكية، حيث نفذ سلاح الجو الأمريكي ٤٥ غارة جوية مهدت لدخول قوات النظام مدينة تدمر.

أما على الصعيد التقارب بين القاهرة مع نظام دمشق؛ فقد نشرت مجلة "فورين أفيرز" تقريراً تحدثت فيه عن إرسال مصر قواتٍ لمساعدة النظام ضد معارضيه، وذلك بالتزامن مع تأكيد السيسي لقناة تلفزيونية برتغالية دعمه النظام السوري، ورأى التقرير أن السبب في ذلك يكمن في العداء المستحكم بين القاهرة ودمشق من جهة، وبين الإسلاميين الذين يشكلون البنية الأساسية للقوات التي تقاتل النظام من جهة أخرى، وأشار التقرير إلى أن الدافع الرئيسي للسيسي يتمثل في رغبته بالحصول على أسلحة نوعية من روسيا، بدءاً من مروحيات الهليكوبتر، مروراً بالتدريبات العسكرية المشتركة، ووصولاً للطاقة النووية.

وعلى الصعيد نفسه؛ كشف موقع "إنتلجنس أون لاين" الأمني عن قيام أجهزة الاستخبارات الألمانية (BND) والإيطالية (AISE) والتشيكية (UZSI) بالتنسيق مع استخبارات النظام في دمشق لفك شفرات تنظيم "داعش" ومعرفة شبكاته الفاعلة، مشيراً إلى عقد لقاءات مكثفة بين أجهزة استخبارات هذه الدول مع اللواء علي مملوك، وخاصة مع رئيس جهاز الاستخبارات الإيطالية (AISE) ألبيرتو مانيني الذي يقيم اتصالات مباشرة مع استخبارات النظام بالتعاون مع رئيس جهاز الاستخبارات العامة اللبناني (DGSG) عباس إبراهيم.

وتحدث الموقع نفسه (٥ أبريل ٢٠١٧) عن تعيين السياسي البريطاني بيتر فورد عضواً في الجمعية البريطانية-السورية في ٢ مارس الماضي، والتي يرأسها فواز الأخرس والد أسماء الأخرس، والذي شغل منصب السفير السوري في بريطانيا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، ولا يزال ينشط في الترويج لبشار الأسد من خلال مجموعة من السياسيين البريطانيين منهم: ريمون أسكويث الذي كان رئيس القسم الروسي في جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية (MI6) في موسكو، وجون هولمز القائد السابق للقوات الجوية البريطانية الخاصة (SAS) الذي يرأس حالياً جهاز تحقيقات خاص يطلق عليه اسم (Quintel Intelligence)، وقد شارك كلا المسؤولين في مؤتمر عقده فواز الأخرس للترويج للنظام بدمشق في شهر أكتوبر الماضي.

ثالثاً: فشل جهود التأهيل نتيجة إخفاقات النظام واستمرار تدهوره

على الرغم من الجهود المكثفة التي تم بذلها على الصعيد الدولي لإعادة تأهيل النظام؛ إلا أن تدهور الأوضاع في الداخل السوري كانت تثبت عدم نجاعة هذه المقاربة، مما دفع بالقوى الفاعلة للبحث عن بدائل توافقية خارج الإطار التقليدي للتعامل مع المعضلة المركزية في الملف السوري، ويمكن توضيح أبرز عوامل تآكل النظام وتلاشي سلطته فيما يلي:

١- التدهور العسكري:

حذرت تقارير عسكرية روسية مطلع العام الجاري من الاعتماد المتزايد لجيش النظام على حلفائه الخارجيين؛ وفشله في شن عمليات منفرد، وذلك على ضوء الخسائر التي منيت بها القوات الخاصة الروسية "سبيتسناز" في تدمير إثر فرار قوات النظام أمام قوات "داعش"، كما لاحظ التقرير تكرار الحالة ذاتها في جميع العمليات التي خاضها النظام منفرداً، حيث تكبد الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة وجنود المخابرات الجوية خسائر فادحة في المواجهات التي وقعت بجوبر وكراجات العباسيين (مارس ٢٠١٧)، ودفعت حالة الذعر والارتباك التي أصابت قوات النظام بقوات "حزب الله" و"لواء أبو الفضل العباس" لإرسال تعزيزات للمنطقة وتحصينها، وتكرر المشهد نفسه في فشل قوات النظام في صد هجوم المعارضة بريف حماة.

وعلى ضوء الخسائر الفادحة التي تكبدها النظام في دمشق ودرعا وريف حماة خلال الفترة (مارس-يونيو ٢٠١٧)؛ نشر معهد دراسات الحرب تقريراً أشار فيه إلى أن جيش النظام لم يعد قائماً كقوة مقاتلة موحدة ومتماسكة تتمتع بالقدرة على تأمين كل أجزاء البلاد بمفردها، حيث عانى خلال السنوات الماضية من استنزاف كبير أدى إلى خفض في قوته القتالية إلى أكثر من النصف، بحيث لم يبق من قواته التي بلغ عددها نحو ١٠٠ ألف جندي عام ٢٠١٤ سوى ٣٠-٤٠ ألف جندي عام ٢٠١٧.

وأشار التقرير إلى أن إيران كان لها دور مهم في إضعاف قوات النظام من خلال قيامها بإنشاء قوات محلية تخضع لها، وقيامها بتركيز القوة العسكرية لتحالف الميليشيات الذي يقوده الحرس الثوري الإيراني ويضم حوالي ٣٠ ألف مقاتل من الميليشيات العراقية واللبنانية والباكستانية والأفغانية.

وتسرب الحديث في تلك الأثناء عن سخط القيادة العسكرية الروسية من فشل بشار الأسد في إعادة تنظيم مؤسسته العسكرية، وذلك على الرغم من قيام موسكو بتجميع فلول قواته المتبقية في محافظة اللاذقية، وضمها إلى الوحدات الروسية وبعض الميليشيات الأخرى لإنشاء ما أطلق عليه "فيلق الهجوم الرابع الجديد"، ومن ثم اضطرار موسكو إلى تشكيل "فيلق الهجوم الخامس" في منطقة حلب، وما بذله المستشارون الروس من جهود مضيئة لتدريب مقاتلي النظام وتجهيزهم بالأسلحة والمعدات، دون مردود ميداني يذكر. الأمر الذي دفع بالمحلل العسكري الروسي، العقيد ميخائيل كودرونوك، إلى القول: "أصبح جيش الأسد اليوم ضعيفاً من

جميع الجهات، ويحتاج إلى أن يتم تفكيكه وإعادة التجنيد داخله"، مضيفاً أنه "على الرغم من أن تدخل حزب الله في سوريا قد خدم مصالح الأسد؛ إلا أنه زاد من مخاوفه، وخاصة في ظل تراجع قوة ونفوذ الجيش السوري، وتردي أوضاعه، وتقلص عدد المقاتلين فيه إلى النصف؛ بسبب نقص المعدات، وانخفاض الروح المعنوية داخله".

ووفقاً لدراسة نشرها "معهد الأطلنطي" فإن المؤشرات تتزايد لدى القيادة العسكرية بموسكو على أن نظام الأسد سيعتمد بصورة أكبر على الدعم العسكري الخارجي في ظل إخفاقات ضباطه، وتفاقم مشاكل التجنيد، واضطرارهم لإرسال المزيد من قواتهم الخاصة للقيام بمهام أمنية في المناطق التي تم انتزاعها من المعارضة، مما دفع موسكو لاستغلال القصف الأمريكي لمطار "الشعيرات" (أبريل ٢٠١٧) بهدف بسط سيطرتها الكاملة على سلاح الجو السوري، ونصب منصات صواريخ (S-200) بمطار "كويرس"، وإرسال بطاريات مدفعية وفرقة من القوات الخاصة والشرطة العسكرية إلى قواعد "الشعيرات" و"التياس".

٢- التدهور الأمني:

أثار استنجد عناصر "فرع الأمن الجنائي" التابع للنظام في مدينة طرطوس بالضباط الروس في قاعدة "حميميم" (١٦ أبريل ٢٠١٧) وتوسلهم للتدخل بشكل سريع لضبط حالة الفلتان الأمني وفوضى انتشار السلاح عاصفة من التكهنات في الكرملين، حيث وردت تقارير بقيام نحو مائتي عنصر من ميليشيا "قوات النمر" بمهاجمة الفرع الأمني بطرطوس واستخدام كميات من الأسلحة الثقيلة بشكل غير منضبط.

جاء ذلك بالتزامن مع تقارير وردت إلى موسكو حول تدهور الوضع في الجنوب السوري، وخروج مظاهرات عارمة في مدينة السويداء وبلدة المزرعة بجبل العرب رافعة شعارات مضادة للنظام الذي لجأ إلى تعويض النقص العددي عبر رفع سنّ طلب الاحتياط إلى ٤٠ عاماً، وتجنيد أصحاب السوابق والمحكومين بقضايا جنائية في سجن السويداء، وذلك على إثر إصدار بشار الأسد قراراً رئاسياً (١١ أبريل ٢٠١٧) يقضي بتنسيب عشرات آلاف السوريين في مليشيا "قوات الدفاع المحلي" لتكون بإمرة "الجانب الإيراني" وتحت تصرفه.

وأوصت مذكرة أمنية بأن تبقى تبعية أفواج الدفاع المحلي المشكلة سابقاً للجانب الإيراني "حتى انتهاء الأزمة" في سوريا، مؤكدة أن: "التأمين القتالي والمادي بكافة أنواعه للعسكريين والمدنيين السوريين العاملين مع الجانب الإيراني، يقع على عاتق الجانب الإيراني"، كما أن تأمين "حقوق" القتلى والجرحى من الأفواج العاملة تحت راية إيران هو أيضاً واجب على الجانب الإيراني.

وبحلول شهر يوليو ٢٠١٧، بات من الواضح للقيادة الروسية أن النظام بات أكثر ارتبائاً لحلفائه، فالانتصارات التي تحققت في ساحة المعركة؛ لم تؤمن حكم الأسد، وإنما عززت النفوذ الروسي والإيراني على حساب جيشه

المهك، ويرجع الفضل بصورة أساسية للطائرات الحربية الروسية وللميليشيات الشيعية التي تدعمها وتمولها إيران.

وأثار تواصل مجلس الأمن القومي الروسي والاستخبارات العسكرية الروسية بفصائل المعارضة حفيظة النظام الذي لم يُدعَ للمشاركة في المفاوضات التي كانت تدور بالتشاور مع الرئيس التركي أردوغان، وفي تجاهل كامل لبشار الأسد، الذي أخذ إعلامه في إبداء التذمر من الترتيبات الروسية، مما دفع لافروف للتأكيد على أن التدخل الروسي أنقذ دمشق من السقوط.

وتزامن تصريح لافروف مع شن الطيران الإسرائيلي غارة على مطار المزة العسكري وأسفرت عن مقتل بعض ضباط النظام في القاعدة التي تقع قريباً من القصر الرئاسي، وكشفت مصادر أمنية مطلعة أن موسكو كانت على علم بهذه العملية وقررت تجاهلها، وذلك رغم ما تسببت به من هلع في صفوف ضباط الأسد وعائلته التي تقيم بالقرب من تلك المنطقة، خاصة وأن النظام قد كدّس أسلحة نوعية في محيط المطار، وفاقم تلك المشاعر العملية الانتحارية النوعية التي تم تنفيذها في كفر سوسة والتي أعادت إلى الذاكرة الأوضاع المتردية التي عاشتها دمشق في المرحلة التي سبقت التدخل الروسي.

٣- ضعف الحاضنة الشعبية:

شهدت المناطق الخاضعة للنظام منذ شهر مايو الماضي حالة غير مسبوقة من الفوضى والانفلات الأمني، الانتهاكات التي ترتكها الميليشيات التابعة للنظام في المناطق التابعة له، وخاصة في دمشق حيث كشفت وزارة الداخلية عن إلقاء القبض على حوالي ٩٠٠ شخص من مرتكبي جرائم الدعارة ومروجي وامتعاطي المواد المخدرة في حي جرمانا وحده على تخوم العاصمة دمشق.

وتحدث المحامي العام بريف دمشق لدى النظام عبد المجيد المصري عن ارتفاع واضح في جرائم القتل في مناطق ريف دمشق، مؤكداً أن نسبة الجرائم قد ارتفعت بنسبة واضحة مقارنة مع الأعوام السابقة، وعلل ارتفاع الجريمة بتدهور الظروف المعيشية، وإهمال الحكومة السورية لمناطق الريف من الناحية الخدمية.

أما في الساحل السوري فقد انتشرت مظاهر الخطف والسرقة والاشتباكات العائلية المسلحة، ففي أعقاب هجوم "قوات النمر" التابعة للعميد سهيل الحسن على فرعي الأمن الجنائي وفرع المرور في مدينة طرطوس؛ شهدت اللاذقية في شهر مايو حالة انفلات أمني، حيث اندلع في ٣ مايو عراك مسلح بين عائلتين علويتين، استخدمت فيه البنادق والقنابل اليدوية، ما أدى إلى مقتل اثنين، وجرح ٥ آخرين.

- وفي ٥ مايو، قتل الطفل أحمد سالوخة في اللاذقية، والبالغ من العمر ١٣ عاماً، خنقاً ثم تعرض لطعنات متعددة، وذلك بعد أن فشل خاطفوه في الحصول على فدية من والده.

- وفي ٩ مايو أسفرت مشاجرة بين عائلي ميا وشحوت العلويتين باللاذقية، إلى اشتباك مسلح أسفر عن مقتل الشاب كرم عليا.
- وفي ١٠ مايو تم العثور على جثتي محمد شريتح، وابنته البالغة من العمر ٤ سنوات، مقطعتي الأوصال، ومحروقتين في اللاذقية.
- وفي ١٥ مايو، عُثِر على جثة الشاب حسام نمر شاهين، من مصياف، مقتولاً بطلق ناري في الرأس، وموضوعاً في صندوق سيارة بمدينة حمص، كما عُثِر على جثة الضابط المتقاعد بسام إبراهيم، مقتولاً بطلق ناري في رأسه بعد خطفه في ٢٠ مايو.

أما في محافظة السويداء حاصر عشرات المقربين من المعتقل "جبران مراد" بينهم رجال دين يوم الإثنين (١٢ يونيو ٢٠١٧) مبنى قيادة الشرطة وسط مدينة السويداء وأضرموا النار بالإطارات مما أدى لامتدادها لمدخل المبنى احتجاجاً على عدم إطلاق سراح المعتقل، كما احتجزوا سبعة عناصر من الأمن.

٤- التدهور الاقتصادي:

قدر البند الدولي في شهر يوليو الماضي إجمالي خسائر الاقتصاد السوري بنحو ٢٢٦ مليار دولار، جراء استمرار الحرب في البلاد منذ أكثر من ست سنوات، مما تسببت بخسائر بشرية فادحة ودماراً مهولاً في البنية التحتية. وأفاد التقرير الذي حمل عنوان: "خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا" بأن الحرب قد تسببت بخسارة في إجمالي الناتج المحلي بما قيمته ٢٢٦ مليار دولار، وقدرت عدد القتلى بنحو ٣٢٠ ألف شخص، بالإضافة إلى نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

وأشار نائب رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الحجم الهائل للدمار في المؤسسات والنظم التي تحتاجها المجتمعات لتقوم بوظائفها، فضلاً عن تدمير نحو ٢٧% من مجموع الوحدات السكنية أو تضررها جزئياً، بالإضافة إلى تضرر نحو نصف المنشآت الطبية كلياً أو جزئياً، وجاءت هذه التقديرات اعتماداً على صور الأقمار الصناعية، وعلى بيانات مستقاة من دراسة تقييم الأضرار في سوريا، ومعلومات من المنظمات الشريكة الموجودة على الأرض.

وأشار تقرير البنك الدولي إلى أن ٦ من بين كل ١٠ سوريين يعيشون الآن في فقر مدقع بسبب الحرب، وتحدث عن فقدان نحو ٥٣٨ ألف وظيفة سنوياً في الفترة الممتدة من العام ٢٠١٠ حتى العام ٢٠١٥، مؤكداً أن ثلاثة من أصل أربعة سوريين في سن العمل، أي ما يقارب تسعة ملايين شخص، لا يعملون وغير منخرطين في أي شكل من أشكال الدراسة أو التدريب.

أما بالنسبة للقطاع الصحي، فقد أشار التقرير إلى أن عدد السوريين الذين يموتون بسبب عدم القدرة على الحصول على الرعاية الصحية أكبر من عدد المتوفين نتيجة القتال المباشر، وخلص إلى أن: "انهيار الأنظمة

التي تضبط الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة لفقدان الثقة بين السوريين، له أثر اقتصادي أسوأ من تدمير البنية التحتية المادية".

وتزامن نشر ذلك التقرير مع ظهور دراسات تحدثت عن: انخفاض قيمة الليرة السورية بأكثر من ٩٠%، وانخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة ٧٠% نهاية العام الماضي، وتراجع الإنتاج اليومي للنفط بنسبة ٩٥%، وتدهور إنتاج الغاز بنسبة ٦٥%، فضلاً عن تعطل ٨٠% من شبكاتي الكهرباء والمياه، وتدمير أكثر من ٥٠% من البنى التحتية لقطاع الخدمات كالمدارس والمشافي، وما نتج عن ذلك التدهور من هجرة نحو ٧٠% من حملة الشهادات إلى الخارج بحثاً عن الأمن، بحيث تجاوزت نسبة النازحين واللاجئين نصف سكان القطر السوري.

رابعاً: محاولات تخطي "عقدة بشار الأسد" عبر اقتسام مناطق النفوذ

سعت الدول الفاعلة إلى تجاوز هذه العقدة عبر الانتقال فوراً للحديث عن توزيع مناطق النفوذ فيما بينها سواء عبر الصفقات والاتفاقات، أو عبر تكريس حالة الأمر الواقع من خلال إنشاء قواعد عسكرية في الأراضي السورية.

١- محاولات التوصل إلى صفقة دولية تتجاوز "عقدة الأسد":

في أعقاب استقالة مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي مايك فلين (فبراير ٢٠١٧)؛ عكف وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون على إعداد خطة جديدة للتعاون مع الروس، وتم الكشف عن لأول مرة عن ملامحها في منتصف شهر أبريل الماضي، وتتضمن إبرام اتفاق وقف نار كامل في سورية لا يشمل من تم تصنيفهم في قائمة "الإرهابيين"، وإطلاق عملية انتقال سياسي جديدة تحافظ على مؤسسات الدولة وتفرضي إلى خروج بشار الأسد.

وأكد تيلرسون في حديثه للصحفيين في موسكو بينما كان يجلس إلى جوار لافروف: "تتمثل رؤيتنا في أن حكم أسرة الأسد يقترب من نهايته، وقد جلبوا ذلك على أنفسهم مرة أخرى. لقد ناقشنا وجهة نظرنا بأن روسيا، باعتبارها حليفهم المفضل في الصراع، ربما تمتلك أفضل الوسائل لمساعدة الأسد على الاعتراف بهذه الحقيقة".

لكن تيلرسون استدرك على نفسه بالقول إن رحيل الأسد يجب أن يجري "بطريقة منظمة"، وذلك وفق خطة تمت مناقشتها مع "مجموعة السبع" بما فيهم رؤساء وزراء اليابان شينزو آبي، وكندا جاستن ترودو، وبريطانيا تيرزا ماي، والمستشارة الألمانية إنجيلا ميركل، وتتضمن إصدار قرار دولي بمبادئ الحل السياسي، واستئناف مفاوضات جنيف على أرضية تتضمن جدية من ممثلي الحكومة والمعارضة، ونشر مراقبين أممين للإشراف على تنفيذ الاتفاق السياسي.

واستمرت الدبلوماسية الأمريكية الهادئة في التفاوض مع موسكو حول سبل تخطي "عقدة الأسد" حتى شهر يوليو، حيث تم الكشف عن توقيع اتفاقية تفاهم لإقامة "منطقة آمنة" في درعا وريفها، وتتضمن، وفقاً شاملاً للقتال وتجميد عمليات القصف الجوي.

وكبادرة حسن نية من طرفها؛ استبقت واشنطن اللقاء المقرر بين ترامب وبوتين على هامش قمة مجموعة العشرين في ألمانيا، بتسريب خبر نشرته مجلة "فورين بوليسي" عن ثلاثة مسؤولين أن وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون سيتترك للروس اتخاذ قرار حول مصير بشار الأسد. وأوضح المسؤولون أن تيلرسون أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في لقاء خاص جرى في مقر وزارة الخارجية الأسبوع الماضي، أن مصير الأسد يقرره الروس، وأن إستراتيجية إدارة دونالد ترامب تركز على هزيمة "تنظيم الدولة".

وسرعان ما قامت موسكو من طرفها بتقديم بادرة حسن نية تمثلت في وقف قتال شامل لجميع الجهات الجنوبية (حوران والقنيطرة والسويداء)، تمهيداً لإنشاء منطقة آمنة تمتد على طول ١٢٨ كم ابتداء من الطبقة، كما أكد لافروف أن بلاده لا تراهن على شخص الأسد في سوريا، لكنه أكد أن: "تنحية طاغية أو ديكتاتور قد لا يقود بالضرورة إلى نتائج إيجابية"، مذكراً بما جرى في العراق وليبيا وغيرهما.

وأسفرت التوافقات الأمريكية-الروسية في ملامحها الأولية عن تأسيس فيدرالية هشة ضمن اتفاق محاصصة دولية واقتسام لمشاريع "إعادة إعمار سوريا"، تشمل:

- إنشاء منطقة "خفض توتر" في إدلب ومحيطها بنفوذ عسكري روسي-تركي.
 - سيطرة إيران على المحافظات الوسطى.
 - إنشاء إقليم حكم ذاتي للأكراد في القامشلي وبعض مناطق الرقة.
 - بقاء درعا إقليمياً جنوبياً مستقلاً بصورة تحافظ على المصالح الأردنية وبوجود عسكري "أمريكي ودولي".
- واعترفت المصادر هذا الاتفاق مقدمة لصفحة كبرى تشمل إعادة تقسيم مناطق السيطرة والنفوذ وتتضمن وضع ترتيبات نهائية لسيطرة القوى الفاعلة على المناطق الحدودية والمعابر الرئيسية والمدن "السنية" الرئيسة في المنطقة وعلى رأسها الموصل والرقة وحلب وحمص ودمشق ودرعا.

ورأى ديفيد إيغناطيوس في مقال كتبه بصحيفة "واشنطن بوست" (٤ يوليو ٢٠١٧) أن واشنطن وموسكو قد قسمتا بالفعل وادي الفرات: بحيث أصبحت الرقة للولايات المتحدة ودير الزور لروسيا، مؤكداً أن الوضع العسكري الحالي يعزز الظنون المتعلقة بوجود هذه الصفقة بين الولايات المتحدة وروسيا بالتفاهم مع طهران وأنقرة وعمّان وتل أبيب، بحيث يحتفظ النظام بوجود رمزي في المناطق الحدودية مع الأردن التي تتولى مهمة إنشاء قوات شرطة في محافظة درعا لحفظ الأمن وتوفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين السوريين في الأردن، بالإضافة إلى تعزيز دور المجالس المحلية، وربطها مركزياً بجهاز يُشرف عليها.

يأتي ذلك بالتزامن مع إبرام تفاهمات بين موسكو وأنقرة لتنفيذ اتفاقية "خفض التصعيد" التي تتضمن دخول قوات مراقبة تركية وروسية في مدينة إدلب، وذلك بالتزامن مع قيام تحالف بين الأتراك والإيرانيين ورئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني لمنع خصومه في وحدات حماية الشعب الكردية من تحقيق موطئ قدم على الحدود السورية-العراقية.

ويمكن ملاحظة عدم اعتبار النظام طرفاً في المداولات القائمة أو اتفاهمات التي تم إبرامها بين القوى الفاعلة والتي تعمل على تحديد مناطق نفوذها في العمق السوري بعيداً عن النظام.

٢- إنشاء قواعد عسكرية في الأراضي السورية وفي محيطها:

على الرغم من الاعتراف الأمريكي بفكرة المناطق الآمنة التي اقترحتها موسكو وحلفاؤها؛ إلا أن واشنطن بدت واثقة من أنها قد توصلت إلى اتفاق شامل بين القوى الفاعلة على الأرض في سوريا لاقتسام مناطق النفوذ متخطية بذلك "عقدة بشار الأسد" الذي لن يمثل بقاءه أهمية كبيرة في المرحلة المقبلة.

وعلى إثر تسرب أنباء تلك التفاهمات شرعت الولايات المتحدة في مد شبكة من القواعد العسكرية في المنطقة، أبرزها: رميلان و"المالكية" و"الطبقة" و"التنف" و"الزكف" (التي تم تدشينها في شهر يونيو)، بالإضافة تدشين قاعدة عسكرية سرية في شهر يوليو يُعتقد أنها تستخدم طائرات من دون طيار، من طراز "MQ-9" الأمريكية.

وتعتبر هذه القاعدة غير المكشوفة جزءاً من قاعدة القوات الجوية "H4" في الأردن الواقعة بالقرب من الحدود بين سوريا والعراق. وهي القاعدة الأمريكية الثانية بالأردن بعد قاعدة "موفق السلطي" الجوية.

وكشفت مصادر عسكرية مطلعة (١٤ يوليو ٢٠١٧) عن قيام فني سلاح الجو الأمريكي ومهندسيه بإنشاء قاعدة جوية أمريكية جديدة في موقع سري يبعد حوالي ٢٥ كم غرب التنف على المثلث الحدودي بين العراق وسوريا والأردن، كما تعتزم القوات الخاصة الأمريكية تدشين قاعدة جوية في سهول صرين التي تقع جنوب عين العرب (كوباني) على بعد ٣ كم عن الفرات.

وتشير المصادر إلى أنه بعد إنجاز سائر الأعمال الإنشائية في القاعدة الجوية الخامسة في التنف، فإن القوات الأمريكية ترغب في إنشاء قاعدة جوية في العمق السوري جنوب شرقي البلاد، وذلك بهدف الإشراف على العمليات العسكرية المزمعة في حوض الفرات ولكي تتولى عملية الاتصال والربط بين مختلف عناصر القوات الخاصة الأمريكية العاملة في الشمال الشرقي والقوات الأخرى في الجنوب الشرقي.

ومن جهتها؛ بادرت إيران إلى استئجار مطار عسكري من النظام السوري وسط سورية، بهدف نشر طائرات مقاتلة، كما قامت بإنشاء قاعدة للميليشيات التابعة لها في ميناء طرطوس، وتشير المصادر إلى أن القاعدة التي تعتزم إيران بنائها في ميناء طرطوس ستكون مستقلة قادراً على دعم خمسة آلاف إيراني يُعتقد أنهم مرتزقة من أفغانستان وباكستان يقاتلون تحت راية الحرس الثوري.

وعلى الصعيد نفسه؛ تعمل روسيا على بناء قاعدة جديدة جنوب شرقي سوريا في بلدة خربة رأس الوعر المحاذية للحدود العراقية، وذلك في خطوة تُعد الأولى من نوعها منذ تدخلها في الحرب السورية في أيلول العام ٢٠١٥، حيث حافظت روسيا في السابق على وجودها العسكري في القسم الغربي من البلاد على طول ساحل المتوسط.

وتتيح القاعدة الجديدة لروسيا مجال السيطرة على المنطقة الجنوبية الشرقية، كما أنها ستصبح على بعد ٨٥ كيلومتراً عن وسط الجولان المحتل و١١٠ كيلومترات عن جنوبه، أي إنها ستتمركز قريباً نسبياً من مواقع الجيش الإسرائيلي، وستجعلها في الوقت نفسه على بعد ٩٦ كيلومتراً عن شمال الأردن، وعلى بعد ١٨٥ كيلومتراً عن مواقع القوات الأميركية والأردنية الخاصة المتمركزة عند معبر التنف قرب الحدود السورية-العراقية-الأردنية المشتركة.

ومثل انتشار القوات الروسية في مدينة درعا الحدودية الخطوة الأولى لتموضع الروس على طول الحدود مع إسرائيل والأردن وذلك بحسب الاتفاق الأمريكي الروسي الذي وافق عليه الرئيس ترامب لتعزيز المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار في المنطقة الجنوبية الغربية كما وافق عليه الأردن بهدف وقف التصعيد وإنشاء منطقة أمنة على حدوده.

وتشير المصادر إلى قيام موسكو بضم فرقة من القوات الخاصة الشيشانية إلى الشرطة العسكرية الروسية وتزويدهم بأسلحة خفيفة. وأكد المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سوريا أليكساندر ليفرينتيف أن القوات الروسية التي يتم نشرها في مناطق وقف إطلاق النار في سوريا ستزود بالأسلحة الخفيفة لأغراض الدفاع عن النفس وسيكون معظمها من الشرطة العسكرية الروسية وقد تعتمد المبعوث الروسي أثناء تصريحه التغطية على وجود القوات المظلية الشيشانية اللذين تم دعم الشرطة العسكرية الروسية بها في هذه المهمة.

ودفعت تلك التطورات معهد دراسات الحرب الأمريكي (١٤ يوليو ٢٠١٧) إلى التحذير من تنامي القوة البحرية الروسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك بالتزامن مع إعلان روسيا عزمها تعزيز البنى التحتية لمنشآتها العسكرية البحرية والجوية في سوريا بهدف تحويلها لقاعدة تواجد طويل الأمد، وذلك بعد مصادقة مجلس الدوما على بقاء القوات الجوية الروسية في سوريا لمدة ٤٩ عاماً مع إمكان تمديدتها ٢٥ عاماً إضافياً.

يجدر الانتباه إلى أن القرار الأمريكي بوقف برنامج تدريب وتسليح المعارضة السورية، قد جاء بالتزامن مع اتفاق جديد بين واشنطن وموسكو على توسيع دائرة المناطق الآمنة لتشمل ريف حمص والغوطة الشرقية لدمشق، مما يعني أن المناطق الخاضعة لبشار الأسد قد بدأت في التقلص بصورة تدريجية لصالح الانتشار الروسي ضمن مفاوضات لا يشارك النظام فيها، وتعهدات تبرمها روسيا مع الولايات المتحدة وحلفائها على حساب حكم الأسد، ودون موافقته.

وعلى ما يبدو فإن هذه التطورات تأتي ضمن استحقاقات الاتفاق الأمريكي-الروسي الذي يتضمن تجاوز "عقدة بشار الأسد" دون أن تفقد روسيا مصالحها ونفوذها في سوريا. فالتوافقات الدولية القائمة لا تستهدف إضعاف المعارضة فحسب بل تعمل كذلك على إضعاف النظام الذي فقد الأمل في استعادة سيطرته على الأراضي السورية، كما خسر مكانه في طالة والمفاوضات، وفقد القدرة على الاحتفاظ بأراضيه خاصة وأن توسيع مناطق الهدن وتراخي مناطق انتشار القواعد الروسية تعكس سقوط مشروع "سوريا المفيدة" الذي كان يعمل عليه النظام كخيار بديل.

خامساً: نحو إستراتيجية وطنية لإسقاط النظام (نتائج وتوصيات)

بعد استعراض أهم العوامل والمؤثرات المحيطة بـ "عقدة الأسد"، لا بد من وضع ملامح أولية لاستراتيجية وطنية تضمن إسقاط النظام، وتحويل هذه العقدة من طاولة المفاوضات الدولية إلى خطة مبادرة ميدانية.

١- إدراك ضعف القنوات الدبلوماسية في تحقيق المطالب الشعبية:

كان واضحاً منذ الجلسة الأولى من مباحثات جنيف صعوبة تحقيق أي تقدم في المجال السياسي من خلال العملية التفاوضية، حيث دأب النظام على استباق المباحثات بالتصعيد السياسي والإعلامي والميداني، واتخاذ إجراءات انتقامية ضد المعارضة، وتوظيف الاجتماعات لفك العزلة المفروضة عليه. ونظراً لإدراكه استحالة التوصل إلى تسوية تفاوضية ضمن صراع صفري؛ اتبع النظام تكتيك "مفاوضات الخداع"، وهي: المفاوضات التي يدخلها أحد الأطراف بنية عدم الالتزام بما سينتج عن العملية التفاوضية وعرقلة جهود الوصول إلى أي اتفاق، وذلك من خلال استخدام تقنيات الخداع والأعيب التفاوض، ومنها: التهرب من التفاوض بحجة عدم شرعية المعارضة لإبرام تسوية، والعمل على إحراجها وإظهارها بصورة المعرقل والمسؤول عن أعمال العنف والدمار واتهامها بالإرهاب، والاستفادة في هذه الأثناء من التغطية الإعلامية الدولية لتوجيه خطاب إعلامي مدروس لتشويه سمعة المعارضة، وتوظيف العملية التفاوضية كأداة تسويقية لتحقيق أقصى مدى من التوسع على الأرض، وتحييد عناصر القوة لدى قوى الثورة وإضعاف صورتها أمام حاضنتها الشعبية.

ونتيجة لهذه الإستراتيجية، فقد عانت الوساطة الأممية منذ تأسيسها عام ٢٠١٢ من سلسلة إخفاقات أفضت إلى استقالة كل من كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي، في حين لجأ دي دي مستورا إلى التشبث بدوره الفاعع عبر إطالة أمد الوساطة ومحاولة ربطها بالتوافقات الدولية، بحيث أصبح دي مستورا هو المفاوض نفسه، مرتكزاً على مخرجات "أستانة" كرافعة من جهة، ومستنداً إلى الطرح الروسي فيما يتعلق بمفاهيم: العمل من خلال

شرعية النظام، والاحتكام إلى صناديق الانتخابات لتقرير مصير بشار الأسد، واقتراح دستور يقر علمانية الدولة ويستحدث هوية فيدرالية جديدة.

ولفرض رؤيته لعملية الانتقالية تبنى دي مستورا إستراتيجية تقوم على الطعن بمفهوم تمثيل الهيئة العليا للمفاوضات لقوى المعارضة، والعمل على إدخال أكبر قدر من "المعارضة الرديفة" التي تلتقي مع النظام في مسائل كثيرة أبرزها بقاء بشار الأسد، والتشكيك في صلاحية رؤية الهيئة لعملية الانتقال السياسي، وخاصة فيما يتعلق بمغادرة بشار الأسد وإنشاء هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، وفرض تعدد المسارات وتوازيمها، بهدف إرجاء القضايا الخلافية، وتحقيق منجزات يمكن الارتكاز عليها مستقبلاً في جنيف.

أما بالنسبة للمعارضة؛ فكان من الواضح منذ البداية أنها تسير في طريق مسدود، إذ إن بشار الأسد لن يقبل بتطبيق القرارات الأممية التي نصت على فقدانه الشرعية، ولن يقبل بالتنحي طواعية بعد أن فشلت جهود إزاحته بالقوة، فضلاً عن رفضه الخضوع للمحاسبة على جرائمه ضمن مفاهيم العدالة الانتقالية التي نادى بها القرارات الأممية ذات الصلة.

وبدلاً من محاولة الضغط على النظام وحملة على الانصياع للقرارات الأممية، ارتكزت جهود الوساطة الأممية على الإمعان في إضعاف المعارضة من خلال إضعاف المبادئ التي قامت عليها "بيان الرياض"، وحملها على القبول بتعدد المنصات، ودفعها للخضوع لمرجعية "التوافق" بدلاً عن مرجعية القانون الدولي، متسلحة في ذلك بضعف مواقف مجموعة "أصدقاء سوريا" وعدم تجانس رؤاها إزاء الأزمة السورية، وتباين أجنادها فيما يتعلق بوسائل الدعم وتحديد الجهات المستفيدة.

٢- وضع أجندة سياسية لإسقاط شرعية النظام وبناء شرعية بديلة:

في مقابل الحشود الضخمة التي تدفع بها إيران، وشحنات الأسلحة الضخمة التي تضخها الولايات المتحدة لتعزيز مشروع الحكم الذاتي للانفصاليين الأكراد، وتسارع الأعمال الإنشائية لتأسيس المزيد من القواعد العسكرية في العمق السوري؛ بات من الضروري أن تعمل قوى الثورة والمعارضة على وضع خطة رديفة تهدف إلى إكساب مؤسسات المعارضة صفة الشرعية بالتزامن مع جهود إسقاط شرعية النظام ومؤسساته.

ويمكن توظيف العديد من المحاور والتقاطعات الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك الهدف، ومن ضمنها المشاركة في خطط محاربة الإرهاب، واستعادة الدولة من اجتياح القوى الفاعلة خارج إطار الدول، وصد مشروع التوسع الإيراني الهادف إلى إنشاء هلال شيعي في المنطقة العربية.

ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية السابقة في إكساب مؤسسات المعارضة صفة الشرعية وإنشاء كيانات إدارية وأمنية وسياسية لها، ومنحها الشرعية اللازمة في الأروقة الدبلوماسية عبر مختلف أدوات التمثيل الشعبي، وخاصة ما حققته تجربة الشرعية في اليمن، حيث ارتكزت إستراتيجية الحلفاء على "شرعنة" حكم الرئيس عبد ربه منصور هادي، وتشكيل حكومة يمنية متكاملة الأركان، وإنشاء قاعدة انطلاق سياسية

وعسكرية للشرعية في عدن، ومن ثم تجميع سائر القوى تحت مظلة هذه الشرعية للتمدد، وذلك بالتزامن مع اتخاذ إجراءات رديفة لنزع سائر ملامح السيادة والشرعية لقوات علي عبد الله صالح وحلفائه الحوثيين. جدير بالذكر أن مسألة إنشاء سلطة متكاملة الأركان في سوريا، ومنحها الشرعية المحلية والإقليمية والدولية؛ أصبحت حاجة ملحة في ظل استحقاقات سقوط تنظيم "داعش"، وما قد ينشأ عنه من فراغ إما أن تملأه مؤسسات المعارضة "الشرعية" وإما أن يستغل النظام حالة الفراغ فيبادر بدعم إيراني لفرض سيطرته على تلك المناطق.

كما تساعد هذه الإستراتيجية في الانتقال بالمناطق المحررة من بيئة الأفغنة والأدلجة وأفكار التطرف إلى الخضوع لسلطة رسمية تتولى سائر المسؤوليات الخدمية وتتمتع باعتراف دول الجوار. ولا شك في أن وجود خطة من هذا النوع يمثل فرصة لخروج قوى المعارضة من حالة الصراع البيئي والاقتتال الداخلي، ويمنحها القدرة على تشكيل جسد بيروقراطي خدمي يساهم في رفع المعاناة عن المواطن السوري في المناطق المحررة. ويمكن تنفيذ هذه الخطة من خلال اتخاذ إجراءات: قانونية، وإدارية، وعسكرية، وسياسية، وإعلامية، تهدف إلى شرعنة الجسد السياسي للمعارضة من خلال الإجراءات التالية:

١- تأسيس شرعية شعبية تقوم على مفهوم التمثيل، من خلال تنظيم: انتخابات فرعية، أو عمليات استفتاء، أو تشكيل لجان تقص للحقائق تحت إشراف أممي.

٢- ممارسة السيادة على المناطق المحررة في الداخل السوري عبر شرعية التمثيل الشعبي والعمل على اتخاذ إجراءات أحادية بدعم إقليمي.

٣- السعي لتحقيق أكبر قدر من الاعتراف من قبل المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية والأممية بالدور الأمني والوظيفي الذي تقوم به سلطة المعارضة، وبسيادتها في المناطق المحررة.

٤- دفع الفصائل للقيام بأدوار تساهم في تحقيق الأمن الوطني والأمن الإقليمي، وذلك من خلال تعزيز أدوارها الأمنية والوظيفية، وتحقيق الاعتراف إقليمي أو دولي بالمهام الأمنية التي تقوم بها التشكيلات الاحترافية في مجالات: حماية المدنيين، وحفظ الحدود، وإدارة المعابر الحدودية، وتأمين طرق المواصلات، وحماية البنى التحتية وتوفير الأمن لسكان المناطق المحررة.

ويتعين بذل تلك الجهود بالتزامن مع تنفيذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى نزع الشرعية عن النظام من خلال ثلاثة منصات رئيسية هي:

١- المنصة الإعلامية: عبر تبني حملات إعلامية ودبلوماسية لنزع شرعية النظام وتفعيلها قانونياً وإجرائياً.
٢- المنصة القانونية: من خلال رفع قضايا في المحاكم الدولية لإسقاط شرعية النظام على الصعيد الأممية والإقليمية والدولية.

٣- المنصة الحقوقية: المتمثلة في تفعيل ملفات انتهاكات حقوق الإنسان وإنشاء محاكم دولية للنظام ورموزه.

وفي ظل تنامي الصراع الدولي في مختلف الجهات السورية؛ باتت من المتعين على المعارضة أن تعمل على دمج الأدوات القانونية والسياسية والميدانية بهدف إنشاء سلطة متكاملة تخرجها من بوتقة "التمرد" ونزعات "الأفغنة"، وتدخلها ضمن مفاهيم "الشرعية" من شتى محاورها.

ويمكن الشروع في تحقيق هذه الخطة من خلال الربط بين الحكومة المؤقتة، والمعارضة المسلحة، بحيث يتم تعويم المشروع الفصائلي في بديل ناضج عن الميليشيات الطائفية والتنظيمات المتطرفة وجيش النظام المهالك، وذلك من خلال: ردم الهوة بين المعارضة السياسية والمعارضة المسلحة، وإدماج هذه القوى في مشروع إصلاح عسكري احترافي شامل يراعي ارتباط الأمن الوطني بالأمن الإقليمي، بحيث يواجه تنمر قوى الغلو وتغلغلها في الجسد العسكري، ويقطع الطريق على بشار الأسد وإيران في محاولة ملئ الفراغ الناتج عن هزيمة تنظيم "داعش" وخروجه من المشهد السياسي، ونزع الشرعية الوهمية التي يتذرع بها النظام للزج بالمزيد من القوى الخارجية في الداخل السوري.

٣- نقل مصير بشار الأسد من طاولة المفاوضات إلى خطة مبادرة ميدانية:

بعد أن ثبت للمعارضة عدم جدوى خوض حرب المدن، وصعوبة الاحتفاظ بالمناطق المكتظة بالسكان، بات من المتعين تبني إستراتيجية بديلة تتحرر من "عبء النطاق الجغرافي" والتركيز على المرونة في التشكيل والسيولة المتاحة لصياغة إستراتيجية خاصة لتنفيذ أجندة تحول وطني تأخذ على عاتقها تخطي "عقدة بشار الأسد" وفق ما يحقق مصالح الشعب السوري ومطالبه، وليس وفق ما تتوافق عليه القوى الخارجية فيما يحقق مصالحها، وتتضمن الخطة ما يلي:

١- تبني إستراتيجية ميدانية جديدة تهدف إلى استعادة مركزية دمشق: بحيث تتحول السياسة العسكرية من حماية المدن إلى تحويل زخم العمليات في المناطق الآمنة للنظام وسحب المبادرة منه في ادعاء احتكار دمشق والمدن الرئيسية.

٢- توجيه الجهود السياسية والإعلامية لمخاطبة السوريين في المناطق التابعة للنظام، وتقديم التطمينات للمجموعات السكانية القلقة من مظاهر الانفلات الأمني الناتج عن ضعف النظام.

٣- إنشاء غرفة عمليات وبنك أهداف مشترك: بين القوى الميدانية الفاعلة مهمتها تحديد الأهداف التي يتوجب ضربها في المناطق الآمنة للنظام بهدف إضعاف سيطرته عليها، وغيرها من المناطق التي يمكن أن تشكل مصدر تهديداً على حياة المواطنين السوريين، وضرب معنويات مقاتليه والميليشات الموالية له.

٤- تبني إستراتيجية "الحرب الصامتة" عبر استهداف البؤر الحساسة والمواقع المفصلية للنظام لإفشال محاولات التحشيد والتعبئة التي يقوم بها.

٥- تبني إستراتيجيات "الحرب الاستباقية"، التي تقضي بمبادرة الخصم وإفشال الجهود التي يبذلها لاستهداف مواقع المعارضة.

٦- شن عمليات نوعية تهدف إلى إضعاف قدرات النظام وشل قواته في مناطق التماس.

٧- شن "عمليات استنزاف" نوعية تستهدف إضعاف معنويات النظام في مناطقه الآمنة.

٨- رقد القوى الساسية بالمبادرات التي يمكن أن تحسن من أدائها التفاوضي، من خلال المزج ما بين العمليات الصامتة والسياسة المعلنة.

٩- منع النظام من استغلال التوافقات الدولية لتعزيز موقفه العسكري أو إتاحة المجال له لتدشين المزيد من القواعد العسكرية، وذلك من خلال تنفيذ عمليات نوعية في المواقع المستهدفة واستنزافها بصورة ممنهجة.

١٠- إقامة علاقة تعاون مع القوى الحليفة تتضمن الحصول على المعلومات ومشاركة بنك الأهداف، وتنفيذ العمليات المشتركة وضرب الأهداف الكفيلة بمنع النظام من استهداف أمن دول الجوار.

وتتطلب صياغة هذه الإستراتيجية مزيجاً من المعرفة بجغرافية القطر السوري من جهة، واستيعاب تجارب الدول التي قطعت شوطاً في مجالي: الأمن الاستباقي واختراق المناطق الآمنة للعدو من جهة خاصة، حيث تعتمد الجيوش المعاصرة على إنشاء فرق خاصة للعمل في المناطق الآمنة للخصم يطلق عليها: "لواء العمق" أو "لواء التشغيل"، وتكلف بمهام متعددة في العمق الاستراتيجي للعدو، أبرزها: تشخيص الفرص الكامنة في استهداف العمق الاستراتيجي للخصم، وإفقاده توازنه عن طريق تشغيل مدمج لعمليات متعددة في توقيت واحد بهدف تشتيت قدراته وإضعاف معنويات مقاتليه.

كما تكلف هذه الفرق بمهمة إنشاء بنك الأهداف التي يتوجب ضربها في عمق المناطق التابعة للعدو، وتفويضها بتحديد توقيت الاستهداف ووسيلته، وتخويلها مهام التنسيق بين ألوية الصفوة في سلاح المشاة، وسلاح الجو، والأجهزة الاستخباراتية المسؤولة عن جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها.

كما توكل إليها مسؤولية تحديد طابع ووسائل الحرب النفسية التي يتوجب شنّها على "العدو" أثناء الحروب، ومن ذلك: إلقاء المناشير على سكان المناطق المستهدفة، واختراق وسائل إعلام العدو، والعمل على إرسال رسائل مباشرة إلى الجهات غير المستهدفة في المناطق التي تتعرض لعمليات هذا اللواء.

ويمكن القول أن حالة الاستنزاف التي تمر بها أطراف الصراع الداخلي في سوريا تمثل فرصة سانحة لمراجعة الأخطاء التي وقعت فيها قوى الثورة والمعارضة، والعمل على تدراكها من خلال تبني إستراتيجية بديلة تستبعد إمكانية تقرير مصير بشار ونظامه من خلال العملية السياسية، وأن القوى الدولية الفاعلة تمارس دبلوماسية رديفة خارج المظلة الأممية للتوصل إلى توافقات حول الملف السوري.



وفي ظل حالة الجمود التي تمر بها محادثات جنيف وأستانة، تتطلع القوى الكبرى إلى تحقيق الحسم من محاولات التوافق فيما بينها على صفقة تتضمن اقتسام مناطق النفوذ ونشر القواعد الجوية والبحرية كوسائل بديلة فعلية لتحقيق عملية انتقالية تعزز مكانتها على الأرض ولا تحقق بالضرورة مصلحة الشعب السوري، مما يوجب على القوى الوطنية التحرك لاستعادة القرار الوطني ومحاولة استعادة السيادة من خلال تبني إستراتيجية بديلة تستوعب الأبعاد الجيوسياسية للصراع الذي يوشك أن يبلغ مرحلة الحسم.

